وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم ادارة الاعمال

# اثر نافذة بيع العملة في سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2018)

بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في ادارة الاعمال.

من قبل الطالبان :
علي حسين عبيد
زينب محمد طه

بأشراف
د. مهدي خليل شديد

1445 هـ 2024 م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ٩ ﴾

**صدق الله العلي العظيم**

الزمر [9]

# الاهداء

الى من سهرت الليالي من اجل راحتي لأصل الى قمم الذرى وضحت

وصبرت في كل مراحلها اطال الله عمرها

(والدتي)

الى من كان السبب في نجاحي ووصولي الى ما انا فيه

(والدي)

الى اخوتي واخواتي واصدقائي

حبا واحتراما لهم

اهدي هذا النجاح المتواضع

# الشكر والتقدير

**الحمد لله والشكر رب العالمين سبحانه الذي ارزقنا نعمة العلم واوفقنا.**

**اتقدم بفائق الشكر والاحترام إلى المشرف الأستاذ الدكتور ( مهدي خليل شديد )**

**فجزاه الله افضل الجزاء.**

**شكر وتقدير عمادة الكلية**

**الشكر إلى أساتذة القسم الدراسي في كلية الإدارة والاقتصاد.**

**شكر وتقدير إلى موظفي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد.**

**أتقدم بفائق الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين**

# الفهرست


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الاية | أ |
| الاهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ج |
| قائمة المحتويات | د |
| المبحث الاول: الاطار المنهجي للبحث | 3-1 |
| المبحث الثاني: مفهوم العملة وسعر الصرف | 13-4 |
| المطلب الاول: مفهوم نافدة العملة | 7-4 |
| المطلب الثاني: مفهوم سعر الصرف | 13-7 |
| المبحث الثالث: تحليل تطورات نافذة بيع العملة واثرها في تغيرات الصرف | 25-14 |
| المطلب الاول: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018) | 18-14 |
| المطلب الثاني: اثر مزاد العملة على سعر الصرف للمدة من (2003-2016) | 25-18 |
| الاستنتاجات | 26 |
| التوصيات | 27 |
| المصادر | 29-28 |

# المبحث الاول
# منهجية البحث

## المقدمة

تعد مزادات شراء العملة الاجنبية من المزادات المكملة لمزادات بيع العملة الاجنبية التي يعتمدها البنك المركزي في ادارة السيولة واستهداف التضخم و استقرار قيمة الدينار ، وتحتل نسبة كبيرة من مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من وزارة المالية . تعتبر العملة هي التبادل النقدي ان ازمة النقد الاجنبي التي تواجه العديد من البلدان في وقت مبكر منذ 1980 ادى الى تعديلات مختلفة على انظمة سعر الصرف ، وكانت استجابة في عدد محدود من الحالات ادخال تبادل مزاد علني ، في ظل هذا النظام ، يبيع البنك المركزي بانتظام مبلغا معينا من العملات الاجنبية من خلال عملية تقديم العطاءات ، وتشتري العملات الاجنبية في فترات التدخل بالسعر المحدد في المزاد السابق ، و من المهم أن تضع مزاد التبادل في سياق نظم الصرف البديلة التي يمكن اعتمادها لحل الصرف الازمة واستعادة وسادة من الاحتياطيات ، وتعتبر احد ادوات السياسة النقدية غير المباشرة المؤثر في عرض النقد وبغية التحكم في الطلب الكلي ومواجهة التضخم و تحقيق الاستقرار في العملة الوطنية.

## مشكلة البحث:

ان عدم استقرار سعر الصرف هو من المعالم الاساسية لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤخر اتخاذ القرارات الاقتصادية وتنفيذها وان المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي الآن هي مشكلة سياسات وليست مشكلة موارد وان عدم توفر الاستقرار الاقتصادي نتيجة لعدم استقرار سعر الصرف سيؤثر على الثقة بالدينار العملة البلد.

## اهداف البحث:

(1)التعريف بمفهوم العملة

(2)التعرف الاطراف المتعاملون بالعملات الاجنبية.

(3)التعرف على مفهوم سعر الصرف.

(4) دور نافذة العملة في سعر الصرف.

## فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك تأثيرات على مزاد العملة الاجنبية من تفاعل قوى العرض والطلب على تلك العملات في سوق العملات الاجنبية

## أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من كون موضع نافذة العملة يحتل اهمية كبيرة وبالغة للاقتصاد الوطني ، كي ان نافذة بيع العملة تعد وسيلة لتطبيق احد ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في ادارة السيولة والسيطرة على مناسيبها ، مما يسهم في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص للاستقرار المالي والاقتصادي، وتسهم فتح افاق استثمارية لدى الجمهور (زبائن المصارف) الغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العملة اللازمة لاداء السياحة الدينية ، والمعالجة الطبية ، والدراسة خارج العراق.

**اساليب كتابة البحث:**

تم كتابة البحث وفق المنهج الاستقرائي من خلال الكتب العلمية والمنهجية والبحوث التقارير والرسائل والأطاريح وشبكة الانترنت.

**حدود البحث:**

**الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي**

**الحدود الزمانية : 2004 – 2018**

# المبحث الثاني

# مفهوم العملة وسعر الصرف

## المطلب الاول : مفهوم نافذه بيع العملة

تعد العملات الاجنبية المتوفرة لدولة ما بنها موجودات هذا الدولة من عملات الدولة الاخرى والتي تمثل اوراق النقد الاجنبي والودائع تحت الطلب و الأجل بعملات هذه الدول بالإضافة الى السندات الحكومية والذهب و حقوق السحب الخاصة [1] كما تعرف هي عبارة عن السوق الاجنبي للعملة الاجنبية يلتقي بها فيها الطلب على هذه العملة بالعرض منها و من ثم يتكون سعر الصرف[2] كما تتمثل احد الاساليب المباشرة التي تستعملها الاقتصادات المختلفة ذات العمق المالي المتوسط او الضعيف للتدخل في سوق الصرف بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار [3]

## ثانيا : آلية عمل نافذة بيع العملة الاجنبية :

تختلف آلية باختلاف هدف السياسة النقدية وتبعاً لمكونات عرض العملة الاجنبية ومستوى التطور في القطاع النقدي والمالي في الاقتصاد ، وهناك نوعين من الآلية

---

[1]) ماهر كنج شكري و مروان عوض ، المالية الدولية بين النظرية والتطبيق ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص195.

[2]) سنان محمد رضا الشبيبي ، مزاد العملة الاجنبية ازمة بنك مركزي ام ازمة اقتصاد ، البنك المركزي العراقي، 2013 ، ص

[3] )bank of Thailand, Foreign exchange policy and intervention under inflation targeting in Thailand, 2013, p.328

**1 .نافذة العملة ذات الاتجاهين:**

في هذا الحالة يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف بائعاً ومشترياً للعملة بصورة مباشرة لتحقيق الهدف المحدد مع ضمان الاستقرار في سعر الصرف ، أن سوق الصرف بشكل عام يقع في اطار سوق احتكار القلة ، اذ ان مصادر عرض العملة الاجنبية تكون محدودة تتمثل في قطاع التصدير الحكومي والخاص بنسب متفاوتة من اقتصاد الى آخر.

**ثالثا: اهمية مزاد العملة الاجنبية:**

ان مزاد العملة لها اهمية في الاقتصاد الوطني اهمها [1]:

1- انها وسيلة لتطبيق احد ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في ادارة السيولة والسيطرة على مناسيبها ، مما يسهم في تحقيق التوازن في السوق النقدية و تقوية فرص للاستقرار المالي والاقتصادي.

2- انها اداة تدخل مباشرة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة للبلد عن طريق الدفاع عن سعر الصرف مما ينعكس ايجابيا على المستوى العام للأسعار و لاسيما السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج .

3- مصدر اساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجاها السوق العراقية و ممولا اساسيا .

4- توحيد اسعار الصرف الرسمية والموازية بسعر واحد رسمي يحدد في المزاد.

5- توفير موارد بالعملة الاجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراءات عمليات تحويل المبالغ لتغطية احتياجات القطاع الخاص.

[1]) ابراهيم موسى الورد ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والاسواق المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 41 ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 8.

6- فتح افاق استثمارية لدى الجمهور لغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العملة اللازمة لأداء السياحة الدينية و المعالجة الطبية والدراسة و السفر

7- رفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة من خلال مستوى التحسن الذي بلغه الدينار العراقي وانعكاسه على قيمة الحقيقية للدخول

## ثالثا : اهداف نافذة العملة:

تهدف نافذة الى تحقيق مجموعة وهي كاللاتي [1]:

1. توفير موارد بالعملة الاجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية.

2. فتح افاق استثمارية لدى الجمهور (زبائن المصارف لغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العملة اللازمة لأداء السياحة الدينية ، والمعالجة الطبية ، والدراسة خارج العراق.

3. رفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة من خلال مستوى التحسن الذي بلغه الدينار العراقي وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخول.

4. مصدر اساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية وممولا اساسيا لها.

5. ايجاد افضل السبل لإدارة الاحتياطيات الدولية وبما يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني وحماية التجارة الخارجية.

6. العمل على تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وبما ينعكس على تحسين قيمة العملة.

---

[1]) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية في العراق ( بناء الاقتصاد الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم) ، الطبعة الأولى ، بغداد2012 ، ص292

**رابعاً : الشروط التي يتصف بها المصرف للدخول في مزاد العملة الاجنبية [1]**

1. إن يمتلك المصرف العملة المحلية بشكل كافي من حساب في البنك المركزي.

2. ان يكون في وضع مرض من ناحية إيفاءه بالتزاماته اتجاه البنك المركزي.

3. ان تكون ودائعه خالية من غسيل الأموال.

4. ان مزاد العملة متاح لكل المصارف التي لا ترتكب مخالفات مصرفية.

## المطلب الثاني : مفهوم سعر الصرف

يعد سعر الصرف احد المتغيرات الاقتصادية الكلية الذي يمثل مبادلة عملة بعملة اخرى ، اي عملة محلية بعملة اجنبية ، وهو اداة ربط الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي . وله تأثير على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية ، كالناتج المحلي الاجمالي ، النقود ، التضخم ، الانكماش .... الخ ، وقد شهد الاقتصاد الدولي العديد من التغيرات وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي تمثلت في زيادة التعاون الاقتصادي الدولي الذي أنعكس على تزايد تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأصبح سعر الصرف يمثل حلقة الوصل للمعاملات الاقتصادية بين الدول وجزءا من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية ومما يؤكد هذه الأهمية الاستراتيجية لسعر الصرف التطور والنمو في العلاقات التجارية والمالية الدولية فضلا عن ذلك يعد من المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تدل على المكانة الاقتصادية للدولة ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

[1]) البنك المركزي العراقي ، قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 المادة (2) .

**اولا : تعريف سعر الصرف:**

يعرف سعر الصرف على انه مبادلة عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية وبذلك يكون سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات[1]

**ثانيا : انظمة سعر الصرف:**

يتحدد سعر الصرف كتحديد أي سلعة ويتحدد سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية تبعا لمقدار المطلوب والمعروض ( العرض والطلب )على العملة في الاسواق الاجنبية ، فاذا تم تحديد سعر الصرف للعملة عن هذا الطريق فأننا نتكلم عن سعر الصرف الحر و هذا يختلف عن سعر الصرف الرسمي الثابت الذي تحدده السلطة النقدية في الدولة بطريقة ما قد تأخذ في اعتبارها ظروف العرض والطلب او قد تهملها تماما ، و يعتبر تحديد سعر الصرف من المسائل الاساسية التي طرقت اليها النظرية النقدية وخاصة بعد انهيار نظام بريتون وودز ولفهم كيفية تحديد سعر الصرف يجب اولا معرفة العوامل التي تساهم في تحديده ثم النظم التي تحديد من خلاله وكذلك معرفة مختلف النظريات المفسرة ، و اهم انظمة الصرف هي

**1- نظام الصرف الثابت:**

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية بالاعتماد على اساسا من المجتمع على مرجع معدني او نقدي معين ، و يعود هذا النظام باصوله الى نظام قاعدة الذهب ، و وفقا لهذا النظام تكون اسعار الصرف ثابتة او يسمح لها بالتذبذب في حدود ضيقة جدا وهي حدود دخول

[1]) طاهر الطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 96.

وخروج الذهب [1] ، و كما موضح بالشكل الاتي :

الشكل ( 1 )

حدود سعر الصرف في اطار قاعدة الذهب

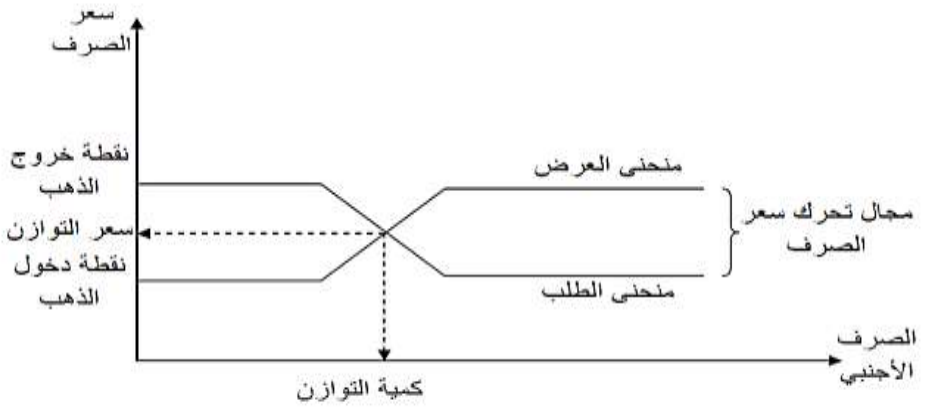


المصدر : د.زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 1999 ، ص83.

**2- نظام الصرف الحر:**

يتبع هذا النظام سعر الصرف الاجنبي أن يتحدد بالطلب على والعرض في السوق و يمثله نظام العملات الورقية التي تستند الى قاعدة الذهب وبالتالي فأن سعر صرف العملة المحلية بعملات اجنبية يتحدد على اساس عرض والطلب على العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي ، على سبيل المثال السعر يتغير تبعا للتغيرات التي تحصل في عرض وطلب كل من العملة المحلية و الاجنبية التي تحدد سعر الصرف للعملة المحلية ازائها [2].

**3- نظام الرقابة على سعر الصرف:**

تتمثل هذه الرقابة على الصرف في مجموعة من الاحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الاجنبية على الافراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى ادارة الرقابة على

[1])هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار حرير للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2002 ، ص 231.
[2]) احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1980 ، ص 160.

الصرف [1] ، و يتميز هذا النظام بتدخل السلطة النقدية للتاثير على قوى التي على اساها يتحدد سعر الصرف ، ويتم التدخل اما عن طريق سوق الصرف لتثبيت سعر الصرف عند المستوى المطلوب او بشكل غير مباشر عن طريق استخدام القيود الكمية للحد من الواردات و تغير اسعار الواردات و تغير اسعار الفائدة [2] ، و تاخذ اغلب الدول النامية اسلوب الرقابة على الصرف وكذلك الدول التي كانت تتميز بالتوجه الاشتراكي ، وتتشابه الرقابة

على الصرف اسلوب التسعير الجبري و يمكن توضحيها كما يلي:

اذا كان سعر الصرف التوازني بين عملتين (A) و عملة (B) عند وحدة نقدية : (70) فلو ان فرضت سعر الصرف يعادل (60) وحدة نقدية سيرفع الطلب عن الصرف الى ( 4) مليون والنقطة (B) و لتلبية هذه الزيادة في الطلب على ، و تقوم السلطة النقدية بتوزيع ما هو متاح لديها من نقد اجنبي على طالبي العملة بحيث تتساوى في النهاية الكمية المعروضة والمطلوبة عند سعر الذي حددته س : (60) وحدة نقدية [3]

الشكل (2)

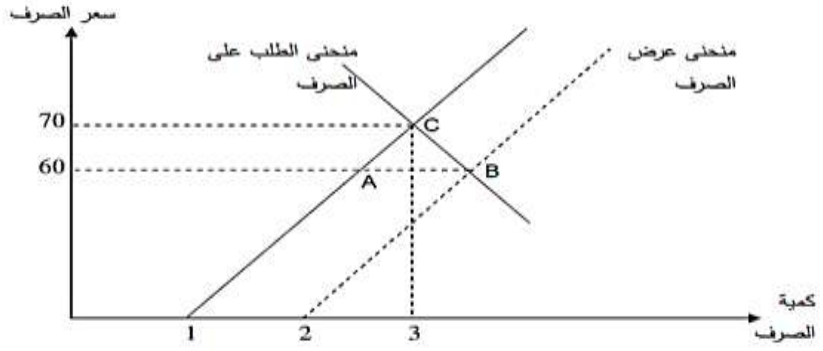


المصدر : د.محمود يونس ، الاقتصاديات الدولية ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، 1999، ص249

[1]) د. محمد ناشد ، التجارة الدولية والداخلية ، منشورات حلب الحقوقية، بيروت ، 1988 ، ص 153.
[2]) د. علي توفيق الصادق واخرون ، سلسلة و ادارة اسعار الصرف في البلدان العربية، ابو ظبي ، 1997 ، ص 53.
[3]) د. محمود يونس ، اقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 249

ويمكن الوصول الى المستوى توازني في سوق الصرف الاجنبي من خلال تعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العملة الاجنبية عند سعر معين و ما يعرف بالسعر التوازني

**الشكل (3)**

**سعر الصرف التوازني**

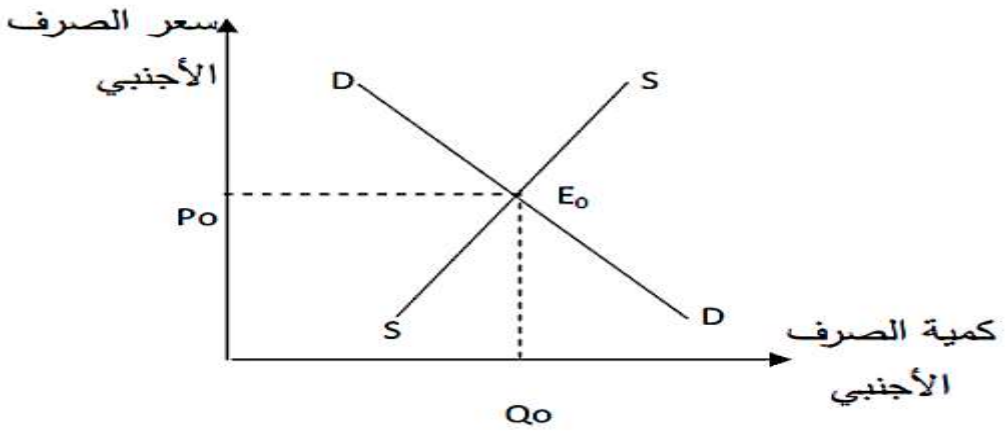


و من الشكل اعلاه يتحدد السعر التوازني والكمية التوازنية من الصرف الاجنبي عند تقاطع منحى العرض و منحنى الطلب على الطرف الاجنبي عند السعر التوازني (P0) والكمية المعروضة و المطلوبة من الصرف التوازني (Q0) .

**ثالثا : العوامل المؤثرة في سعر الصرف**

**1- معدلات التضخم**

أن التضخم المحلي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة الدولة التي حدث فيها التضخم في سوق الصرف الأجنبي الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية ، ففي حالة غياب هذه الإجراءات فأن الأمر يتطلب تخفيض قيمة العملة والعكس بالعكس ، بينما يؤدي الانكماش الى ارتفاع

قيمة هذه العملة ، ومن هنا يمكن عد التغيرات في المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته [1]

**2- أسعار الفائدة:**

أن الأرصدة المتاحة للإقراض الدولي تميل الى الانسياب الى الدول التي يكون فيها معدل العائد المتوقع أعلى قدر ممكن ، فالبلد الذي تزداد فيه أسعار الفائدة الحقيقية سوف يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها مقابل زيادة الطلب على العملة المحلية مؤديا الى ارتفاع قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي ، نتيجة لتفضيل المستثمرين الأجانب على الاستثمار في البلد المعني للإفادة من ارتفاع أسعار الفائدة وهذا ما يؤثر سلبا في الصادرات ووضع الحساب التجاري وبالتالي انخفاض نمو الناتج المحلي الأجمالي الذي يقود الى ركود اقتصادي محلي [2]

**3- عرض النقد:**

أن التغيرات التي تطرأ على عرض النقود تولد تغيرات كبيرة في قيمة العملة وأسعار صرفها ، اذ أن الافراط في الاصدار النقدي وازدياد عرض النقود يؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة السلع الأجنبية في السوق الدولية، وبهذا يرتفع الطلب على السلع والخدمات الأجنبية أي زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه أنخفاض سعر صرفها وأرتفاع

---

[1]) لحلو موسى بوخاري - سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي - مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - بيروت - لبنان - 2010 - ص 126

[2]) جيمس جوارتيني ، ترجمة محمد ابراهيم المنصوري الاقتصاد الكلي ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1998 – ص555

في أسعار صرف العملات الأجنبية ، وبالتالي فأن سعر الصرف يحدده المعروض النقدي في الدولة المعنية بالنسبة للمعروض النقدي في الدولة الأخرى [1]

**رابعاً : العلاقة بين مزاد العملة الاجنبية وسعر الصرف:**

1. تشير الادبيات الاقتصادية الى ان دراسة سعر الصرف تهدف الى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحقيق الاستقرار لسعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية المختلفة قدر الامكان و تأتي اهمية استقرار سعر صرف العملات بعد انعكاسا لمدى الاستقرار الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية المتبعة و قدرتها على التكيف والاستجابة للصدمات الخارجية التي تتعرض لها الاقتصادات [2]

2. وان الحفاظ على قيمة العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية وخاصة في تزايد التجارة الدولية ، منع التغيرات الكبيرة في قيمة العملة المحلية تجعل العملة المحلية تجعل التعامل بها اكثر سهولة لذلك يأخذ البنك المركزي هذا الهدف الضروري في الحسبان خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية[3]

---

[1]) د. عبد الحسين جليل الغالبي ، اثر الصدمة النقدية في اسعار الفائدة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ص63-64

[2]) عبد الحسين جليل الغالبي ، مصدر سابق ، ص 112.

[3]) عماد محمد العاني ، سياسة الصرف الدينار العراقي ، في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، مجلة الاقتصاد العراقي ، بين الواقع والطموح ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 13.

# المبحث الثالث

## تحليل تطورات نافذة بيع العملة واثرها في تغيرات الصرف

بعد حصل البنك المركزي على استقلاليته بعد 2003 شرع استحداث ادوات ووسائل جديدة للسياسات النقدية كان منها اتباع اليه نافذة العملة الاجنبية للتعامل بالصرف الاجنبي لا سيما فيما يتعلق بنشاط القطاع الخاص ، وقد عدت هذه الالية في حينها مؤاتية لاغراض تحقق الاهداف الاقتصادية متمحورة حول حرية التجارة والصرف وان تكون ذات صفة مرحلية لاستيعاب متطلبات الواقع الجديد والخروج من ضائقة الحصار وتلبية متطلبات التجارة وفق منظور مختلف تماماً عن ادارة الصرف في العراق.

### المطلب الاول: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)

**جدول ( )**

**تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة من 2004-2018 (مليون دينار)**

| السنوات | القطاعات السلعية 1 | نسبة المساهمة 2% | القطاعات التوزيعية 3 | نسبة المساهمة 4% | القطاعات الخدمية 5 | نسبة المساهمة 6% | الناتج المحلي الاجمالي 7 | معدل التغير السنوي 8% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 36.572 | 68.70 | 7.559 | 14.20 | 3.779 | 7.09 | 53.235 | ..... |
| 2005 | 51.473 | 70 | 11.029 | 14.99 | 11.471 | 15.59 | 73.533 | 38.12 |
| 2006 | 64.235 | 67.19 | 13.764 | 14.39 | 17.397 | 18.19 | 95.588 | 29.99 |
| 2007 | 28.600 | 25.66 | 4.200 | 3.76 | 15.500 | 13.90 | 111.455 | 16.59 |
| 2008 | 31.800 | 20.25 | 5.600 | 3.56 | 16.100 | 10.25 | 157.026 | 40.88 |
| 2009 | 74.908 | 57.33 | 28.046 | 21.46 | 37.204 | 28.47 | 130.642 | -16.80 |
| 2010 | 94.920 | 56.80 | 37.559 | 22.47 | 40.566 | 24.27 | 167.093 | 27.90 |
| 2011 | 142.031 | 65.35 | 27.044 | 12.44 | 43.179 | 19.86 | 217.327 | 30.06 |
| 2012 | 161.175 | 63.39 | 30.834 | 12.12 | 54.409 | 41.40 | 254.225 | 16.97 |
| 2013 | 173.787 | 63.52 | 39.462 | 14.42 | 59.382 | 21.70 | 273.587 | 7.61 |
| 2014 | 165.89 | 62.26 | 40.666 | 15.26 | 56.277 | 21.12 | 266.42 | -2.61 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0 | | | | | | 8 | |
| -26.92 | 192.680 | 15.47 | 30.129 | 15.74 | 30.650 | 62.87 | 128.400 | 2015 |
| 1.15 | 196.924 | 33.63 | 66.241 | 20.45 | 40.272 | 46.07 | 90.728 | 2016 |
| 14.62 | 225.722 | 25.91 | 58.504 | 20.65 | 46.618 | 54.30 | 122.588 | 2017 |
| 11.22 | 251.064 | 23.06 | 57.910 | 20.23 | 50.806 | 58.01 | 145.649 | 2018 |

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) والشكل (1) أنّ الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع من (53.235) مليار دينار في عام (2004) الى (73.533) مليار دينار لعام (2005) وبمعدل تغير سنوي قدره (38.12) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما ادى الى زيادة أنتاج وتصدير النفط الخام في مختلف الدول، و من ثم الى رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما ارتفعت قيمة القطاعات السلعية من (36.572) مليون دينار الى (51.473) مليون دينار وبنسب مساهمة قدرها (68.70، 70على التوالي. اما القطاعات التوزيعية فلقد ارتفعت من (7.559) مليار دينار الى (11.029 مليار دينار وبنسب مساهمة قدرها (14.20، 14.99% على التوالي، أما القطاعات الخدمية فلقد ارتفعت من (3.779) مليار دينار الى (11.471) مليار دينار وبنسب مساهمة (7.09%، 15.59 (% على التوالي.

أما الأعوام (2006 2007 2008 فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (95.588 L ، 111.455 ، 157.026مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية هي (29.9%، 16.59%، 40.88%) على التوالي بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام التي وصلت إلى (88.8) دولاراً للبرميل الواحد نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، مما ادى زيادة أنتاج وتصدير النفط الخام، عن اتخاذ الحكومة السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الأنفاق العام الجاري

والاستثماري من خلال زيادة التخصيصات المالية للأنفاق الاستثماري لدعم المشروعات الإنتاجية لزيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق هدف النمو الاقتصادي[1]

اما في عام (2009) فلقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً الى (130.642) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (16.80%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي انعكست على أسواق النفط العالمية، مما انعكست سلباً على الاقتصاد العالمي بعامه والاقتصاد العراقي بخاصه .

بينما ارتفعت القطاعات السلعية الى (74.908) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (57.33%) بسبب زيادة الإنتاج المحلي لبعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الصناعة الزراعة والغابات والصيد) نتيجة انخفاض مساهمة قطاع النفط، كما ارتفعت القطاعات التوزيعية الى (28.046 مليار دينار وبنسبة مساهمة كانت (21.46%) ، وبلغت القطاعات الخدمية (37.204) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (28.47%). أما عام (2010) فلقد سجل ارتفاعاً بلغ (167.093) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (27.90%) بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مره اخرى، مما أدى الى زيادة أنتاج وتصدير النفط الخام. ثم استمر بالارتفاع لغاية (2013) ليصل إلى (273.587) مليار دينار بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن زيادة الأنفاق العام الاستثماري لدعم الأنشطة الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي .

أما الأعوام 2014 – 2015) فلقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً بلغ (266.420 194.680) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها ،(2.61– 26.920% على التوالي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي وصلت إلى دون الـ(50)

---

([1])التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث للمدة من (2007) – 2008).

دولاراً للبرميل الواحد، مما ادى الى العجز في الموازنة العامة، كذلك تدهور الوضع الأمني في المناطق الغربية التي تمثل بدخول عصابات داعش الارهابي وتفجير أنابيب النفط، مما ادى الى صعوبة أنتاج وتصدير النفط[1]

وفي عام (2016) فلقد سجل ارتفاعاً كان (196.924) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (1.15%) بسبب توجه الحكومة الى دعم القطاعات الاقتصادية والتعافي الذي شهده الاقتصاد العراقي ولهذا بالرغم من انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني، إلا أنّ الحكومة استطاعت أن تحقق معدلاً مرتفعاً في الناتج المحلي الاجمالي[2]

كما سجل ارتفاعاً للأعوام (2017-2018-2019) ليبلغ (225.722 ، 251.064 ، 277.884) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (14.62%، 11.22%، 10.68% على التوالي، والسبب الرئيس في ذلك الارتفاع يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، مما ادت إلى زيادة مساهمة القطاع النفطي، فضلاً عن الانتعاش في القطاعات غير النفطية لاسيما قطاعي الزراعة والكهرباء. في حين شهد انخفاضاً الى (198.774) مليار دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي هو (28.46 بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما يؤدي الى تحقيق العجز في الموازنة العامة بسبب انتشار جائحة كورونا (COVID 19-وفرض حظر التجوال الشامل، وتعطيل المشروعات، مما انعكست سلباً على تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع معدلات البطالة. فلقد سجل ارتفاعاً بلغ (301.439) مليار دينار في عام (2021) وبمعدل تغير سنوي كان (51.64%) بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العراقي بخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

---

([1])التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، 2014-2015).

([2])التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، 2016 ، ص13.

**الشكل (1)**

**تطور الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته في العراق للمدة (2004 -2022)**

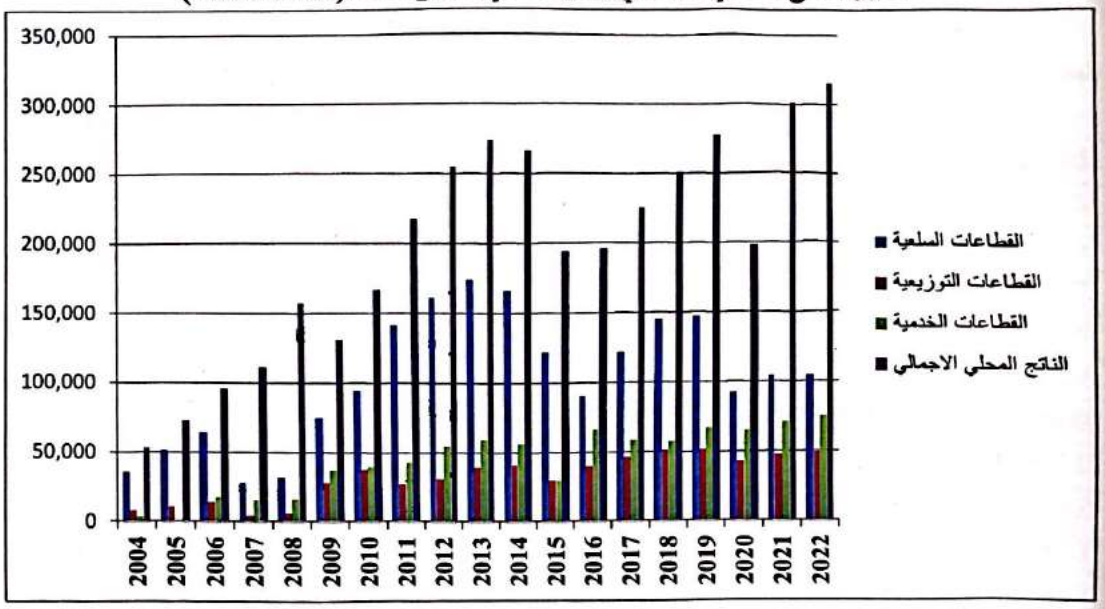


**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1).**

## المطلب الثاني: أثر مزاد العملة على سعر الصرف المدة من 2003-2016

عند ما نستعرض تطور سعر الصرف خلال المدة (٢٠٠٣) – (٢٠١٠) . كما في الجدول رقم (٧) نلاحظ تحسن في قيمة الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي ، ولقد بلغ سعر صرف الدولار في المزاد لعام ) ٢٠٠٤) (١٤٥٣ (دينار وهو ذات السعر في السوق الموازي . ليصل إلى (١١٧٠) دينار في عام (٢٠١٠) مقابل (1185)في السوق الموازي مسجلاً فارق قدره (15) نقطة عن سعر الصرف في المزاد وهذا الفارق ناتج عن العمولة التي يتقاضاها البنك المركزي من جراء بيع الدولار ، وأن هذا التحسن جاء نتيجة استجابة سعر صرف الدينار إلى إجراءات البنك المركزي المتمثلة بتوظيف جزء من الاحتياطيات الأجنبية لتخفيض قيمة الدولار وامتصاص جزء من الأرصدة النقدية لدى الجمهور من خلال زيادة كمية المبيعات من الدولار في مزاد العملة الأجنبية كذلك ارتفاع المبيعات من الدولار انعكس

بشكل واضح على قيمة الدينار وانخفاض معدل التضخم من (٣٣,٦%) في عام (٢٠٠٣) إلى (٤,٢) في عام (٢٠١٠ )واستمر الفارق بين سعر المزاد والسعر في السوق الموازي بالارتفاع ليصل إلى (٢٦) نقطة) عام (١ وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من اجل منع تهريب العملة الأجنبية (الدولار) . إذ واصل سعر صرف الدينار العراقي في مزاد العملة بالارتفاع عام (٢٠١٢) ليصل إلى (١١٦٠) دينار مقابل الدولار . كذلك استمر الانخفاض في معدل التضخم ليصل إلى أقل مستوياته عام (٢٠١٣) وبمعدل (١٩) ، لكن الفارق بين سعر المزاد والسعر الموازي استمر بالارتفاع ليصل (٧٣) نقطة . وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة عدد الشركات الصيرفة والتحويل المالي الداخلة في مزاد بيع العملة لان كثرتها تضر بالاقتصاد وتؤثر في استقرار صرف الدولار في السوق المحلية بسبب في ذلك عدم امتلاكها الخبرة التي تؤهلها لمنافسة المصارف الأهلية فضلاً عن زيادة عددها سيساهم في زيادة الطلب على الدولار في السوق وهناك سبب أخر المتمثل بالظروف الإقليمية المحيطة بالعراق من الأزمات السياسية والاقتصادية في دول الجوار (سوريا وإيران) ومعبرة بذلك عن حاجة هذه الدول إلى العملة الأجنبية مما دفعهم في طلبها من السوق الموازي في العراق ، مما أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي(١٢١٤) . في عام (٢٠١٤) انخفضت مبيعات البنك المركزي (51728) مليون دولار مقابل انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليصل إلى (١١٨٨) دينار لكل دولار إلا إن الفارق بين السعرين انخفض إلى (٢٦ )نقطة مقابل ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى (٢٢). أما في عام (٢٠١٦) استمرت مبيعات البنك المركزي بالانخفاض لتصل إلى (٣٣٣٠٤) مليون دولار وانخفض معدل التضخم الى (1،2%).

**جدول ( 7)**

**مبيعات البنك المركزي من الدولار وسعر الصرف 2004-2016**

| السنوات | مبيعات البنك المركزي من الدولار (مليون دولار) | سعر صرف المزاد (دينار عراقي) | سعر صرف الموازي (دينار عراقي) | الفرق بين السعرين (نقطة) |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 6108 | 1453 | 1453 | 0 |
| 2005 | 10463 | 1469 | 1472 | 3 |
| 2006 | 11175 | 1467 | 1475 | 8 |
| 2007 | 15980 | 1255 | 1267 | 12 |
| 2008 | 25869 | 1193 | 1203 | 10 |
| 2009 | 33998 | 1170 | 1182 | 12 |
| 2010 | 36171 | 1170 | 1185 | 15 |
| 2011 | 39798 | 1170 | 1196 | 26 |
| 2012 | 48649 | 1160 | 1233 | 73 |
| 2013 | 55678 | 1166 | 1232 | 66 |
| 2014 | 54463 | 1188 | 1214 | 26 |
| 2015 | 44304 | 1190 | 1233 | 43 |
| 2016 | 33304 | 1182 | 1275 | 93 |

المصدر:- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية للاعوام (2004-2016)

**اولاً: تحليل تطور مبيعات مزاد العملة الاجنبية في العراق :**

1- تطور المزادات للمدة (2004-2007)

انشأت وزارة المالية مزاد الحوالات و أوعزت إلى البنك المركزي كوكيل مالي للدولة نيابة عنها في مزاداتها، إذ تعرض إصدار الحوالات على المصارف العاملة والمجازة في العراق للمزايد عليها ويقام المزاد بواقع مزاد كل أسبوعين و الحوالات الخزينة ذات آجال (91) ، وقيم (35) مزاداً للمدة من 05-

18-7-2004 ولغاية 31 2005 ، بلغت مجموع قيمها (5569000) مليون دينار وتم إطفاء (29) مزادا وحسب تواريخ استحقاقها والرصيد القائم على حوالات خزينة حكومة العراق يبلغ في الوقت الحاضر (1200070) مليون دينار .

2- تطور المزادات خلال المدة 2008 - 2013 )

شهد عام 2008 في سعر الصرف للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي نتيجة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي ، اذ انخفضت معدلات أسعار صرف الدولار تجاه الدينار في الاسواق المحلية وبنسبة (5%) عن السنة عام 2007 ، إذ تراوحت أسعار صرف الدولار تجاه الدينار في السوق المحلية مابين ( 1223 (1180) دينار / دولار في المزاد و ذلك بسبب هدف البنك المركزي تقوية و دعم سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والتقليل من الفجوات التضخمية و دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو التقدم ، إضافة إلى استقرار الوضع الأمني على عموم البلد [1]

3- تطور المزادات خلال المدة ( 2014 - 2018 )

استمر البنك المركزي العراقي باعتماد على أسلوب بيع و شراء العملات الأجنبية في النافذة والذي يعد واحدا من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي و المؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم عبر التأثير المؤشر في نمو الكتلة النقدية وضبط نسب السيولة، وقد تمكن ذلك من توحيد كمعدلات الصرف في عموم إزاء الدينار العرقي في السوق العراقية فضلا عن تحقيق تجانس في آلية سوق الصرف في عموم العراق من خلال إشباع رغبة الأسواق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة ضمن معدلات صرف توازنية أدت إلى الحفاظ على نظام مالي تنافسي يستند إلى قوى حافظ البنك المركزي العراقي خلال عام 2014 على

---

([1])البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي ، 2008 ، ص43.

استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والذي بلغ معدله الأساس ( 1166) دينار لكل دولار من خلال العملة بشكل يومي، أما في عام 2016 واصل البنك المركزي العمل بنافذة بيع وشراء العملة الاجنبية والذي اسهم بشكل كبير في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي وتوفير العملة الاجنبية لتغطية استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات، فضلا عن احتياجات المواطنين لأغراض السفر والعلاج، فضلاً عن دور البنك المركزي إلى تطوير إجراءات بيع العملة الأجنبية من خلال نافذته عن طريق تشجيع المصارف التجارية على الية فتح الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية بدلا من أسلوب الحوالات، وقد تم تعديل سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي عبر ناذة بيع وشراء العملة الأجنبية إلى (1190) دينار لكل دولار أمريكي، أما خلال عام 2017 فحافظ البنك المركزي على سعر صرف الدينار العراقي لكل دولار عبر نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية، إذ بلغ ( 1190) دينار لكل دولار .

وتشير بيانات الجدول (1) إن مبيعات المزاد للعملة الأجنبية أرتفع من (6108) مليون دولار في عام 2004 إلى ( 10462) مليون دولار في عام 2005 وبمعدل نمو سنوي (71%)، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (55678) مليون دينار في عام (2013)، لكن انخفضت إلى) 47463 (في عام 2014 ، ثم استمرت بالانخفاض لتصل إلى (33524) مليون دولار في عام 2016 بسبب تدهور الاقتصادي والأمني انخفاض مستمر في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، لكن ارتفع إلى (42201 ) مليون دولار في عام 2017 ، ثم ارتفعت إلى (47133 (مليون دولار في عام (2018) نتيجة تحسن وارتفاع أسعار النفط الخام وتحسن الوضع الاقتصادي .

| السنوات | مبيعات العملة | معدل التغير السنوي % |
|---|---|---|
| 2004 | 6108 | - |
| 2005 | 10462 | 71 |
| 2006 | 11174 | 6.8 |
| 2007 | 15980 | 43 |
| 2008 | 25868 | 66 |
| 2009 | 33992 | 32 |
| 2010 | 36169 | 9.9 |
| 2011 | 39798 | 16 |
| 2012 | 48648 | 23 |
| 2013 | 55678 | 14 |
| 2014 | 47463 | 13- |
| 2015 | 44304 | -6 |
| 2016 | 33524 | -25 |
| 2017 | 42201 | 27 |
| 2018 | 47133 | 11.68 |

المصدر : البنك المركزي العراقي ، قسم الإحصاء والبيانات، النشرات السنوية، سنوات مختلفة

**ثانياً : تحليل تطور مشتريات مزاد العملة في العراق :**

تشير بيانات الجدول (2) إن مشتريات مزاد العملة من وزارة المالية ارتفعت من (10678) مليون دولار في عام 2004 إلى (18110) مليون دولار في عام 2005 وبمعدل تغير سنوي )%80 ( ، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (28570) مليون دولار في عام 2008، لكن انخفضت إلى (23013) مليون دولار في عام (2009) ، بينما ارتفعت إلى (41003) مليون دولار في عام 2010، ثم ارتفعت إلى (51000) في عام 2011 ، ثم ارتفعت إلى (57001) في عام 2012، ثم ارتفعت إلى (62000) في عام 2013 ، لكن انخفضت إلى (47515) مليون دولار في عام (2014) ثم استمر ليصل إلى (25653 ) في عام 2016 ، لكن ارتفعت إلى (40355) مليون دولار في عام 2017 ، ثم ارتفعت (52229) مليون دولار في عام. 2018

| السنوات | المشتريات من وزارة المالية | معدل التغير السنوي % |
|---|---|---|
| 2004 | 10678 | - |
| 2005 | 18110 | 80 |
| 2006 | 28113 | 56 |
| 2007 | 45850 | 60 |
| 2008 | 28570 | -37 |
| 2009 | 23013 | -5 |
| 2010 | 41003 | 78 |
| 2011 | 51000 | 24 |
| 2012 | 57001 | 11 |
| 2013 | 62000 | 8.7 |
| 2014 | 47515 | -24 |
| 2015 | 32450 | -25 |
| 2016 | 25653 | -21 |
| 2017 | 40355 | 60 |
| 2018 | 52229 | 29.42 |

المصدر : البنك المركزي العراقي ، قسم الاحصاء والبيانات ، سنوات مختلفة

**ثالثاً : تطور سعر الصرف في العراق خلال المدة 2004 – 2018 :**

هو مبادلة العملة المحلية (العراقية ) بعملة أجنبية الدولار) (الأمريكي، أي لكل 1 دولار امريكي يعادل (1200) دينار عراقي .

وتشير بيانات الجدول (1) سعر صرف الدينار العراقي مقابل واحد دولار الأمريكي، إذ بلغ) 1422 ( دينار في عام 2004، وبلغ (1432) دينار في عام 2005، و بلغ ( 1475) دينار في عام 2006 ، وبلغ ( 1267) دينار في عام 2007 بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتخفيض الدولار الأمريكي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم والمحافظة على قيمة الدينار العراقي، وبلغ (1203) دينار في عام 2008 ، ثم انخفض إلى) 1179 (في عام 2009 ، وبلغ (1168) في عام 2010 ، وبلغ ( 1218) دينار في عام 2011 ، وبلغ (1166) دينار في عام 2012 ، وبلغ ( 1232) في عام 2013 ، وبلغ ()1214) دينار في عام 2014 ، ثم بلغ ( 1147) دينار في عام

2015 ، و بلغ ( 1175) دينار في عام 2016 ، وبلغ (1170) دينار لكل دولار في عام (2017)، وبلغ (1208) دينار لكل واحد دولار أمريكي في عام (2018) والذي يعكس قدرة البنك المركزي التحكم في سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم.

| السنوات | سعر الصرف |
|---|---|
| 2003 | 1433 |
| 2004 | 1422 |
| 2005 | 1432 |
| 2006 | 1475 |
| 2007 | 1267 |
| 2008 | 1203 |
| 2009 | 1179 |
| 2010 | 1168 |
| 2011 | 1218 |
| 2012 | 1166 |
| 2013 | 1232 |
| 2014 | 1214 |
| 2015 | 1247 |
| 2016 | 1275 |
| 2017 | 1170 |
| 2018 | 1208 |

المصدر : البنك المركزي العراقي ، قسم الاحصاء والبيانات ، سنوات مختلفة

## الاستنتاجات والتوصيات

**اولاً: الاستنتاجات :**

1- استطاعت السلطة النقدية المحافظة على قيمة العملة العراقية (سعر الصرف) إذ تمكنت من تخفيض سعر الصرف الرسمي عن طريق مزاد العملة والمحافظة عليه عند مستويات ثابتة تقريبا لاسيما في الأعوام الأخيرة .

2- إن هروب رؤوس الأموال من خلال عمل مزاد العملة ، فهي حالة طبيعية نظراً لما يعيشه البلد من ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية غير مستقرة، وعلية يبحث الجميع عن بيئة اقتصادية مستقرة لاستثمار أموالهم واستغلال مدخراتهم، ويتجلى بوضوح عند مطابقة حجم مبيعات المزاد العملة مع حجم الاستيرادات ونسبة الضرائب الكمركية المتحصل عليها.

3- تعد مزادات شراء العملية الاجنبية بالمزادات المكملة من مزادات بيع العملة الاجنبية التي يعتمدها البنك المركزي في ادارة السيولة واستهداف التضخم واستقرار قيمة الدينا.

4- تسهم فتح افاق استثمارية لدى الجمهور ( زبائن المصارف ) لغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العملة اللازمة لاداء السياحة الدينية والمعالجة الطبية.

## ثانياً: ألتوصيات

1- تحفيز القطاع المصرفي بالمساهمة في السياسة النقدية من خلال الفائض المالي لدى البنوك التجارية لدعم المشاريع الاقتصادية لزيادة مساهمتها في الانتاج .

2- العمل على زيادة الرقابة من قبل البنك المركزي على كل المشترين للعملة الصعبة من البنك وخاصة المصارف التجارية تدخل الى مزاد العملة وذلك للمحافظة على العملة الصعبة داخل البلد ومنع تهريبها الى الخارج.

3- العمل على تطوير وزيادة المساهمات الصناعية المحلية للحفاظ على العملة الصعبة داخل البلد.

# المصادر

## اولا: الكتب العربية


1. ابراهيم موسى الورد ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والاسواق المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 41 ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 8.
2. احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1980 ، ص 160.
3. البنك المركزي العراقي ، قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 المادة (2. (
4. جيمس جوارتيني ، ترجمة محمد ابراهيم المنصوري الاقتصاد الكلي ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1998 – ص555
5. د. عبد الحسين جليل الغالبي ، اثر الصدمة النقدية في اسعار الفائدة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ص63-64
6. د. علي توفيق الصادق واخرون ، سلسلة و ادارة اسعار الصرف في البلدان العربية، ابو ظبي ، 1997 ، ص 53.
7. د. محمد ناشد ، التجارة الدولية والداخلية ، منشورات حلب الحقوقية، بيروت ، 1988 ، ص 153.
8. د. محمود يونس ، اقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 249
9. سنان محمد رضا الشبيبي ، مزاد العملة الاجنبية ازمة بنك مركزي ام ازمة اقتصاد ، البنك المركزي العراقي، 2013 ، ص
10. طاهر الطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 96.
11. عماد محمد العاني ، سياسة الصرف الدينار العراقي ، في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، مجلة الاقتصاد العراقي ، بين الواقع والطموح ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 13.
12. لحلو موسى بوخاري - سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي - مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - بيروت - لبنان - 2010 - ص 126
13. ماهر كنج شكري و مروان عوض ، المالية الدولية بين النظرية والتطبيق ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص195.
14. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية في العراق ( بناء الاقتصاد الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم) ، الطبعة الأولى ، بغداد 2012 ، ص292
15. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار حرير للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2002 ، ص 231.

## ثانياً: التقارير الحكومية


1. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث للمدة من (2007) – 2008)
2. التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، 2014-2015)
3. التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، 2016 ، ص13.
4. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي ، 2008 ، ص43.